

Distr.: General
21 May 2014

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الأولى

نيروبي، ٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الجزء الرفيع المستوى

الاستدامة البيئية من أجل رفاهية الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥**

مذكرة إعلامية من الأمانة

موجز

أكد رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى الذين اجتمعوا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، من جديد التزامهم بالتنمية المستدامة وكفالة تهيئة مستقبل مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً لصالح كوكبنا ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وشهدت متابعة تلك اللحظة التاريخية فترة عصيبة من تشاور وتحليل بين أصحاب المصلحة المتعددين، سوف تسفر عن تحقيق توافق دولي في الآراء بشأن برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي جوهرها أهداف التنمية المستدامة.

وينبغي لأية خطة جديدة للتنمية أن تمضي قدماً بإنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، استناداً إلى دروسها والاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين. فالتنمية لا يمكن بلوغها بطموح ودون رجعة دونما تكامل المخاطر والفرص في مجال البيئة. فالتكامل وليس التجميع أو تحديد الأولويات، سيكون أساسياً لبرنامج التنمية لما بعد ٢٠١٥. إن وجود نهج متكامل يمكن أن يُدرّ منافع عديدة ويقلّل المقايضات أو يديرها، وسوف يشتمل على ثلاثة مبادئ مترابطة:

(أ) لن يُترك أحد متخلفاً عن المسيرة لكفالة الاستدامة وتحقيق مستوى أساسي من المعايير البيئية والاجتماعية؛

* UNEP/EA.1/1

** أعيد إصدارها لأسباب تقنية. صدرت هذه الوثيقة في السابق بالرمز UNEP/EA.1/11.

(ب) العيش في إطار مجال العمل الآمن لكوكب الأرض مع كفاءة الازدهار المقترن بالعدل والتمو
المستدام؛

(ج) ترك الأصول وراءنا للأجيال المقبلة، ببناء رأس المال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.
وتُعتبر الاستدامة البيئية شرطاً أساسياً لتنمية اجتماعية - اقتصادية دوغما رجعة وللقضاء على الفقر.
وتركز هذه المذكرة الإعلامية على الروابط بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وهناك خمس مسائل
تحويلية يمكن استنباطها بعد استعراض هذه الروابط البيئية:

- الإقرار بتطلع كل مواطن إلى العيش في بيئة نظيفة وصحية ومُنتجة كمعيار أساسي لعدم ترك أي شخص متخلفاً عن المسيرة والقضاء على الفقر. وهذا يشير إلى ضرورة إعادة تعريف الفقر كقضية متعددة الأبعاد لكنه يستلزم الوصول إلى توافق آراء عالمي لتعريف الفقر بجميع أشكاله؛
- تعزيز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال الاستثمار بشكل كبير في الوظائف اللائقة المجدية مثل الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة والتجديد الإيكولوجي وإدارة النفايات، والاستثمار في تحسين استدامة الزراعة ومصايد الأسماك والغابات وتربية الحيوانات الداجنة يحمي الوظائف القائمة في الريف والأساس الإيكولوجي لمجتمعاتنا ويحدّ من هجرة الريف إلى الحضر. ويمكن أن تعمل القطاعات العامة والخاصة في اتجاه تطبيق سياسات مناسبة للتعليم وتدعيم التدريب المهني من أجل سوق الوظائف بالمناطق الريفية والحضرية، وصقل مهارات القوة العاملة وإعادة تزويد العاملين بالأدوات؛
- ضمان تحقيق رفاه طويل الأجل للإنسانية بدون استنزاف موارد الكوكب: العيش في مجال العمل الآمن على الكرة الأرضية مع إنجاز قدر أكبر وأفضل بموارد أقل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنمية اقتصادية شاملة وخضراء بالحدّ من استنزاف المواد والطاقة والتلوّث الناجم من الأنشطة الاقتصادية الحالية، مع الحفاظ في نفس الوقت على إنتاجية تلك الأنشطة وزيادة الإنتاجية بشكل مستدام؛
- تحويل أنماط الاستهلاك ليتم الاستهلاك بشكل أفضل وبطريقة أكثر أماناً دون إبطاء معدل النمو المستدام. فالاستهلاك المستدام لا يدور حول الحدّ من الاستهلاك، بل إنه يدور حول الاستهلاك بشكل أفضل. وينبغي لتحويل أنماط الاستهلاك أن يعمل على إيجاد وظائف وأسواق جديدة، وأن يحفّز الابتكار في مجال الاستدامة، وأن ينقل المدّخرات والموارد إلى مشاريع مُنتجة وأن يتصدّى لسوء التغذية والسمنة؛
- إعطاء دفعة للاستثمارات الكبرى لاستعادة رأس المال الطبيعي وتحويل البنية الأساسية للحصول على خدمات لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وتعمل البنية الأساسية والمباني والمنتجات الاستهلاكية ذات الأمد الطويل على زيادة كفاءة الموارد والحدّ من استنزاف المواد. ويتطلّب الأمر بذل جهود كبيرة على مدى العقود القادمة بإصلاح واستعادة نُظم دعم الحياة على الأرض باستحداث حوافز مالية وفي مجال السياسات العامة وتكنولوجيات ابتكارية وحملات موجهة من المجتمعات المحلية.

أولاً - إطار متكامل لأهداف التنمية المستدامة وبرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١ - حدّدت المشاورات المستفيضة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح في المجتمع المدني التحديات الأساسية التي ينبغي التصدي لها في برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتشتمل الأولويات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإدارة الرشيدة على ما يلي: إمكانية الحصول على الخدمات والموارد الأساسية؛ الحماية الاجتماعية؛ الصحة؛ التعليم؛ القضاء على الفقر؛ العمالة؛ الأمن الغذائي؛ الازدهار الشامل؛ التكنولوجيا؛ السلام والأمن؛ سيادة القانون؛ حقوق الإنسان؛ ومكافحة الفساد، والشفافية. وينبغي أن تُمضي أية خطة جديدة للتنمية نحو إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك تم الاعتراف أيضاً بأن الأهداف الإنمائية للألفية لا تبلغ المطلوب، لأنها لم تُدرج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على النحو المتوخى في إعلان الألفية، وبدون معالجة ضرورة تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج^(١). فالطموحات الإنمائية لا يمكن تحقيقها دون إدماج المخاطر والفرص البيئية.

٢ - وسيكون التكامل أساسياً لبرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بمثابة نقطة مرجعية أساسية من حيث الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ليس هذا فحسب بل أيضاً من حيث تكامل الأهداف الإنمائية للألفية في إطار الأهداف الإنمائية المستدامة. ومن شأن أية رؤية جديدة قاهرة أن تُدمج - بطريقة متوازنة - الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتستطيع الحلول المتكاملة أن تولّد تغييراً هيكلياً وتحوّلاً نوعياً، وسوف تساعد على كفاءة أن يتسم طابع برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالطموح والشمول والعالمية، على النحو الموافق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ألف - ثلاثة مبادئ مترابطة للتنمية المستدامة

٣ - يمكن تعريف نهج ما متكامل باستخدام ثلاثة مبادئ مترابطة ببساطة على النحو التالي:

(أ) عدم ترك أحد متخلفاً عن المسيرة؛

(ب) العيش في مجال التشغيل الآمن على الأرض؛

(ج) التخلّي عن أصول لصالح الأجيال المقبلة.

٤ - وتُعتبر هذه الطموحات المتعدّدة للتنمية المستدامة متساندة. ويمكن تحويلها إلى ثلاثة "مرشحات" مفاهيمية لتقييم ما إذا كانت أهداف التنمية المستدامة وبرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ متسمة بالشمول والاكتمال والاتساق والتماسك^(٢). ويمكن تحديد حلول أساسية في إطار كل واحدٍ منها (أنظر الفقرات ٥-١٤) وهي ترد بصيغة مفصّلة في الفرع الثاني.

(١) فريق الشخصيات البارزة الرفيعة المستوى المعني ببرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (٢٠١٣)، شركة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل أشكال الاقتصادات عن طريق التنمية المستدامة. متاح من الموقع: www.un.org/sg/management/pdf/HLP_P2015_Report.pdf

(٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة - مذكرة رقم ١ لما بعد عام ٢٠١٥، "مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، كيفية تحقيق إطار متسم بالتوازن والطموح والشمول"، آذار/مارس ٢٠١٤، متاح من الموقع: www.unep.org/post2015/Publications/UNEPPost-2015Note1/tabid/133049/Default.aspx

١ - عدم ترك أحد متخلفاً عن المسيرة وتوفير حياة كريمة للجميع عن طريق الإجراءات المستدامة

٥ - ينبغي طمأنة الفقراء والمستضعفين والمهمشين - في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء - بالتمتع بمستوى أدنى من الحماية الاجتماعية والبيئية وبمستوى أساسي للمعيشة. ويجب تمكين الناس الذين يعيشون في فقر مدقع والبالغ عددهم ١,٢ بليون تقريباً لتحقيق حياة كريمة. وتواجه فئات مثل صغار المنتجين وجماعات السكان الأصليين والنساء صعوبات متزايدة في إمكان الحصول على الموارد الطبيعية نظراً لأن هذه الموارد تصبح أكثر ندرة وأكثر تكلفة. وتعتبر الاستدامة البيئية شرطاً أساسياً مسبقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتواصلة التي لا رجعة فيها، والقضاء على الفقر. وقد تم الإقرار بأن حقوق الإنسان والبيئة ترتبطان من خلال تطلع كل مواطن إلى العيش في بيئة صحية وإنتاجية نظيفة.^(٣) ويعتبر ذلك مكوناً أساسياً لضمان ألا يُترك أحد متخلفاً عن المسيرة، ويمكن الاضطلاع بالمزيد من العمل لتحديد هذا الحق بشكل أفضل والحفاظ عليه.

٦ - وتشغل كفالة المساواة في الحصول على السلع والخدمات الأساسية المنتجة من الموارد الطبيعية مثل الطاقة والماء والمرافق الصحية، وإدارة النفايات والمأوى والطعام، مكانة عالية في جدول الأعمال العالمي، بيد أن تحقيق إمكانية الحصول من خلال النماذج الحالية لتوسيع النطاق وإعادة تطبيق النماذج، سوف يعمل على زيادة تدهور البيئة. فالاتقال إلى ممارسات أكفأ وأقل تلوثاً يمكن تحقيقه بالاستثمار في تكنولوجيات مبتكرة ومواتية للبيئة من أجل مزيد من العدالة في تنفيذ الخدمات الأساسية. ويؤكد تنامي الطلب على المنتجات الطبيعية الأساس المستدامة أيضاً وظائف جديدة وفرص أسواق جديدة لصالح المجتمعات المحلية الفقيرة وصغار المنتجين في المناطق الريفية النائية والتي لا يستطيع الوصول إليها مقدمو الخدمات التقليدية. ويمكن أن تسعى الحكومات والمجتمع المدني إلى تحقيق هذا الهدف من خلال إصلاحات في السياسة العامة وإصلاحات مالية، وممارسات إدارية ذات كفاءة واستثمارات جديدة ومبتكرة، وخيار استهلاكي مستنير.

٢ - تحقيق ازدهار أكبر وشامل ضمن نظام دعم الحياة على الأرض

٧ - من المتوقع أن يرتفع عدد البشر سكان الكرة الأرضية إلى ٩,٥ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، ويعني الضغط الذي سيضعه هذا على موارد هذا الكوكب أن تحقيق استدامة نظامنا العالمي لدعم الحياة أمر يهم الجميع. فرفاه البشرية والأداء الوظيفي للاقتصاد والمجتمع يعتمد في نهاية المطاف على الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية المحدودة في هذا الكوكب. وتختلف العتبات الإيكولوجية باختلاف النطاقات، لكن عبور العتبات التراكمية على المستوى العالمي مع وجود تغيير المناخ مؤثراً "كعامل مُضاعِف للخطر"^(٤) سوف يمس كل شخص على ظهر الكوكب سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو. وفي المطاف الأخير، سوف يتعرض أكثر للمعاناة أولئك السكان الأشد فقراً، نظراً لأن لديهم أدنى قدرة على التعامل مع الآثار السلبية. وسوف يتطلب تأمين الازدهار اليوم وفي المستقبل أن لا يعمل النمو الاقتصادي على تدهور البيئة. فالنمو يمكن

(٣) مثلاً، التقرير المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الصادر بعنوان حقوق الإنسان والبيئة، المقدم لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠)، ويمكن الاطلاع عليه في الرابط:

www.unep.org/delc/Portals/119/JointReportOHCHRandUNEPonHumanRightsandtheEnvironment.pdf

(٤) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. تقرير التقييم الخامس، آذار/مارس ٢٠١٤، الفصل ١٣. متاح من الموقع: http://ipcc-wg2.gov/AR5/images/uploads/WGIAR5-Chap13_FGDall.pdf

فصله عن تزايد استخدام المواد واستخدام الموارد وعن التأثيرات البيئية والاجتماعية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، من خلال الانتقال نحو اقتصاد أخضر شامل وسهل التكيف^(٥).

٨ - ومن شأن الاتجاه نحو العيش في مجال العمل الآمن العالمي وإنجاز قدر أكبر وأفضل بموارد أقل أن يعمل على تحفيز الابتكار وإيجاد حلول محلية المستوى. وسوف يحتاج أيضاً إلى تغييرات سلوكية مصاحبة تؤثر على الاستهلاك وتحديث مزيداً من التلاحم المجتمعي. ويمكن أن يعزز الانتقال إلى اقتصاد أخضر واستهلاك وإنتاج مستدامين النمو الاقتصادي في البلدان بالانتقال من نماذج النمو التقليدية التي يوجهها الاستهلاك مع الاعتماد المفرط على الواردات والإنفاق الاستهلاكي والاعتماد الراسخ على نماذج غير مستدامة للاستهلاك والإنتاج، نحو استراتيجيات نمو اقتصادي أكثر استدامة. ونحن نستطيع أن ننجز قدراً أكبر وأفضل بموارد أقل، بالحدّ مما تتسم به الأنشطة الاقتصادية الحالية من استنزاف في استعمال المواد والطاقة والتلوث، وفي نفس الوقت مع مواءمة زيادة إنتاجية تلك الأنشطة بشكل مستدام.

٩ - ولا يدور الاستهلاك المستدام حول الحد من الاستهلاك، بل يدور حول الاستهلاك بشكل أفضل، وحول ما نشتره وكيف نعيش بطريقة ذكية ومستدامة بيئياً. ولا ينبغي أن يعمل انتقال أنماط الاستهلاك إلى تباطؤ النمو، بل الأحرى ينبغي أن يولد وظائف وأسواقاً جديدة وأن يحفز الابتكار المستدام، ونقل المدخرات والموارد إلى مشاريع إنتاجية، والتصدي للجوع والحد من السمنة.

١٠ - ومن المحتمل أن تكون الاستجابات القطرية متفاوتة معتمداً ذلك على الظروف الاقتصادية الحالية والمتوقعة وأساليب معيشة الأفراد والمجتمعات المحلية. ومع "الفصل النسبي" يزداد الإنتاج والاستهلاك، ولكن يزداد الاستخدام الشامل للموارد والتلوث بمعدل أبطأ من المعدل الذي يتوسع به الاقتصاد. ومع "الفصل المطلق"، يزداد الإنتاج والاستهلاك، بينما يتناقص بالفعل استخدام الموارد والتلوث بالأرقام المطلقة. وبينما يعتبر الفصل المطلق ممكناً، من الأصعب عموماً تحقيقه بالمعنى التكنولوجي، وكثيراً ما يتطلب مزيداً من الاستثمارات المالية ويتطلب أطراً مؤسسية أفضل. وبهذه الصفة، يعتبر الفصل المطلق قابلاً للتحقيق بشكل فوري أكثر فيما يتعلق بالمجتمعات الأغنى، التي يتوقع منها، أن تقود المسيرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفق ما هو مضمن في إطار السنوات العشر لبرامج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٣ - الاستثمار لتحقيق مرونة أكبر وتأمين سبل معيشة للأجيال القادمة

١١ - يوفر الاستثمار لإنتاج رأسمال طبيعي أكبر وأفضل ورأسمال اجتماعي ورأسمال اقتصادي (على سبيل المثال، بنية أساسية وبيئة معمورة) الوسائل لتحقيق التطلعات العديدة للتنمية المستدامة. فبناء مزيد من رأس المال يضمن وصول الأجيال القادمة، وإذا تحقق هذا مع مثول طول المدة في الأذهان، يمكن أيضاً أن يكفل الإنصاف بين الأجيال، والقدرة على التكيف مع الصدمات والتغير المفاجئ في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.

١٢ - وتوفر فئات السكان الأصحاء المتعلمين والمقررين لمصيرهم قوة العمل اللازمة للاقتصادات النابضة. وتمثل المعارف والمهارات والثقافة مجتمعة رأسمالاً اجتماعياً. ويعمل الاستثمار في التعليم والمعرفة من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المعرفة التقليدية، على توسيع قدرتنا على التكيف وإيجاد حلول جديدة.

(٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة - مذكرة رقم ٢ لما بعد عام ٢٠١٥، "الاستهلاك والإنتاج المستدامين"، آذار/مارس ٢٠١٤، متاح من الموقع: www.unep.org/post2015/Publications/UNEPPost-2015Note2/tabid/133050/Default.aspx.

١٣ - ويعمل الاستثمار في البنية الأساسية والمباني والمنتجات الاستهلاكية الطويلة الأمد على زيادة كفاءة الموارد، ويحدّ من استنزاف المواد، ويؤمّن الحصول على الخدمات لصالح الأجيال القادمة.

١٤ - ويفضي التجديد الإيكولوجي إلى منافع عديدة، من بينها في حالات كثيرة تحقيق ربح صافٍ من أجل استثمارات القطاعين العام والخاص. وحالياً تشهد نسبة ٦٠ في المائة من النظم الإيكولوجية على كوكب الأرض تدهوراً، مما يزيد من أثر الكوارث الطبيعية، ويقلّل من إنتاجية الأراضي والنظم الإيكولوجية البحرية^(٦). وتشير بعض السيناريوهات إلى انعدام خدمات النظم الإيكولوجية والمتوقّع أن يفضي إلى فقدان ربع الإنتاج الغذائي في العالم بحلول عام ٢٠٥٠^(٧). ويمكن أن يتراوح الاستثمار في عملية التجديد من مئات إلى مئات الألوف بدولارات الولايات المتحدة لكل هكتار، وبالتالي صار أمراً مثبّطاً لعزيمة الكيانات العامة أو الخاصة للقيام بذلك. ومع هذا، لم يعد بوسع العالم أن يتجاهل تدمير هياكله الأساسية الخاصة بالنظام الإيكولوجي أو تركها كميراث للأجيال المقبلة. وتزداد الأدلّة بأن تكلفة التجديد أدنى بكثير من التكاليف الطويلة الأجل الخاصة بالبدائل، وتستطيع إدرار ربح، وعلى سبيل المثال، أدّى الاستثمار في تجديد الأراضي الرطبة في جنوب أفريقيا إلى زيادة فرص العمل وزيادة المحاصيل وإنتاجية قصب الغابات ومزيد من الرعي للماشية ومزيد من الماء للاستخدام المحلي^(٨). وتزيد تكلفة الحدّ من التلوّث الحراري في نهر توالاين في منطقة أوريغون بالولايات المتحدة الأمريكية بوسائل المبرّدات الميكانيكية بمقدار ١٥ إلى ٣٠ ضعفاً عن تكلفة إنشاء غابات شاطئية لتظليل المياه وزيادة تدفقات جداول الأنهار بإطلاق كميات من خزانات أعلى النهر^(٩). ويستلزم الأمر بذل جهود كبيرة على مدى العقود القادمة بإعداد سياسات وحواجز مالية، وتكنولوجيا مبتكرة وحملات تقودها المجتمعات المحلية لإصلاح وتحديد نُظم دعم الحياة على الأرض من أجل احتياجات الحاضر وصالح الأجيال القادمة.

باء - التعويل على الغايات والأهداف البيئية القائمة المتفق عليها دولياً

١٥ - أقرّ رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة "بالمساهمات الكبيرة التي تحققت في مجال التنمية المستدامة بفضل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف"^(١٠). وطلب هؤلاء أن تبني أهداف التنمية المستدامة القائمة على الالتزامات التي أعلن عنها فعلاً^(١١). ويوجد الكثير من الأهداف المتفق عليها عالمياً الواردة في صكوك متعددة الأطراف ملزمة وغير ملزمة خصوصاً في القطاع البيئي^(١٢). وشجّعت

(٦) تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية (٢٠٠٥)، النظم الإيكولوجية والرفاه البشري، موجز تجميعي، مطبعة أيلاند، واشنطن العاصمة)، متاح من الموقع: www.unep.org/maweb/documents/document.356.aspx.pdf.

(٧) الأزمة الغذائية البيئية. دور البيئة في تجنّب أزمات غذائية في المستقبل (بتقييم الاستجابة السريعة من برنامج البيئة، ٢٠٠٩). متاح على الموقع www.grida.no/publications/rr/food-crisis.

(٨) اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي في تقرير السياسات الوطنية والدولية، متاح من الموقع: www.teebweb.org/our-publications/teeb-study-reports/national-and-international-policy-making/.

(٩) Schmidt, R., Mulligan, J., 2013. Demonstrations of the Business Case. In Gartner, T., J. Mulligan, R. Schmidt, and J. Gunn, eds. 2013. *Natural Infrastructure: Investing in Forested Landscapes for Source Water Protection in the United States*. World Resources Institute. متاح على الموقع www.wri.org/publication/natural-infrastructure.

(١٠) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، الفقرة ٨٩ من المرفق.

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ٢٤٦.

(١٢) انظر موجز فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤ "موجز للأهداف والغايات القائمة في إطار مجالات التركيز التسعة عشر التي يعكف على دراستها الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة. متاح على الرابط:

www.unep.org/post2015

الحكومات منذ سنة ٢٠١٢، من خلال مشاركتها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، جميع الشركاء على اعتبار الأهداف القائمة بمثابة الأساس للغايات المقبلة.

١٦ - وينبغي أن تتسم الغايات والأهداف في المستقبل بنفس الطموح على الأقل والأفضل أن تتسم بمزيد من الطموح مثلما يوجد فعلاً. وإدراج أهداف قائمة مختارة سوف يعمل على تأكيد الأهمية العاجلة للالتزامات القائمة. ومن شأن الأهداف المدرجة في غايات التنمية المستدامة بشأن الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، ومسارات التنمية منخفضة الكربون، أن تعزز أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ دوغما ازدواجية في عملياتها. وسيدعم إدراج قيم التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي في مؤشرات الفقر والازدهار والثروة، أهداف آتشي بشأن التنوع البيولوجي نظراً لأنها تتناول العناصر المحركة للاستدامة. وبالإمكان أن تُبرز الغايات والأهداف الجديدة القضايا المستجدة، ويمكن أن تضع رؤية من أجل تجديد الالتزامات بالاتفاقات التي سوف تنقضي فترات نفاذها في العقود القادمة.

جيم - شواغل عالمية، واستجابات متفاوتة

١٧ - لا يمكن أن تكون برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مباراة محصلتها صفر؛ فالمنافع أو المكاسب التي تحرزها جماعة أو مجزها قطاع لا ينبغي أن تترجم إلى خسائر بالنسبة لطرف آخر^(١٣). فالأهداف لا بد أن تكون تكاملية ومتناسقة، ولا ينبغي تحقيق هدف على حساب هدف آخر. فالطابع العالمي يمكن تحديده بعدة طرق:

(أ) قضايا ذات اهتمام مشترك (على سبيل المثال، مشاعات عالمية، أو النظام المالي العالمي) تتطلب عملاً مشتركاً؛

(ب) قضايا لا تمس البلدان والشعوب بنفس الطريقة أو بنفس الدرجة، ولكن تتطلب إجراءً مشتركاً للتصدّي لها في عالم متكافل يتسم بطابع معولم (على سبيل المثال، الأمن الغذائي، الاتجار غير المشروع بالحيوانات البرية، إدارة النفايات الكيميائية، أساليب العيش غير المستدامة أو العواصف الترابية الإقليمية)؛

(ج) قضايا قد لا تكون هامة في كل مكان، لكن يُعترف بأنها تتطلب دعماً واسع النطاق (على سبيل المثال القضاء على الفقر المدقع).

١٨ - ويجب أن تتصدّي برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة لهذه الشواغل العالمية بطموح عالمي يقر بأن يبدأ كل بلد بخط أساس مختلف من التحدّيات والاحتياجات والأولويات وقدرات على الاستجابة. ومن الأهمية أيضاً التسليم بأن البلدان، حتى تلك التي حققت بعض الأهداف، تعتبر معرّضة لانتكاسة في هذه المكاسب من الصدمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. وقد تتفاوت الاستجابات من خلال اختيار مسارات تنمية ووفقاً للظروف والأولويات الوطنية. وبوسع بعض البلدان أن تتخطّى مسار التنمية المعتاد، باعتماد مسار أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأقل من حيث التلوّث، والذي يتجنّب تكبّد تكاليف في المستقبل. وسوف تعتمد مسارات البلدان على التوفيق بين الأولويات القصيرة الأجل مقابل الأولويات الطويلة الأجل.

(١٣) P. Caballero, P. Hazelwood and K. Van der Heijden, 2013, "Setting a new course: universality as an integral part of the post-2015 development agenda" (discussion note)

دال - الأهداف والمؤشرات

١٩ - تمثل الأهداف الموجهة نحو الحلّ أفضل وسيلة للاستحواذ على رؤية متكاملة وتكون قابلة في نفس الوقت للتنفيذ العملي. وعلى سبيل المثال، إن وجود هدف ما بشأن الحدّ من الفقر لن يكون فعالاً بنفس القدر في تدعيم نهج متكامل إزاء التنفيذ مثل هدف بشأن زيادة إمكان الحصول على وظائف غير ماهرة لائقة ومواتية للبيئة، تهدف إلى الحدّ من الفقر. فطبيعة ونطاق وسائل التنفيذ (على سبيل المثال، الموارد المالية والسياسات والمؤسسات) يجري تقييمها والالتزام بتنفيذها عندما تكون الأهداف والمؤشرات قابلة للتنفيذ العملي^(١٤).

٢٠ - وينبغي أن تكون الأهداف وما يرتبط بها من مؤشرات أيضاً معقولة من الناحية العلمية (ينبغي أن يكون مستوى الطموح قابلاً للتحقق في الإطار الزمني المختار)، وقابلاً للقياس ويمكن التحقق منه. وينبغي بناء قدرات من أجل أشكال جديدة للقياس، مثل المؤشرات المتكاملة، التي يمكن أن تصبح حافزاً من أجل قدر أكبر من التعاون الشامل لعدة قطاعات. ويمكن أن تكون المؤشرات مباشرة أو بشكل يمثلها، ويمكن تصنيفها للحصول على البيانات الجنسانية والإنصاف والعمر وحالة العجز والتمايز الإقليمي.

ثانياً - أدلة مستقاة من حلول متكاملة

ألف - القضاء على الفقر المدقع وعدم الإنصاف وتوفير فرص عمل لائقة من خلال اقتصاد أخضر شامل

٢١ - تعيش غالبية كاسحة من فئات السكان الأشد فقراً البالغ عددها ٣ بلايين نسمة في العالم على مزارع يملكها صغار المزارعين، وحول الغابات أو عند منطقة ساحلية، وتعتمد على القدرة الإنتاجية للطبيعة (مثل التربة، والغابات، والأسمك، والمياه وأشكال أخرى من الأصول البيئية). وتشير التقديرات إلى أن خدمات النظم الإيكولوجية والسلع البيئية الأخرى غير المتداولة بالأسواق تشكل ما يتراوح بين ٤٧ و ٨٩ في المائة من "الناتج المحلي الإجمالي للفقراء". وقد أسفرت السياسات وخيارات الاستثمار الحالية عن تدهور الموارد وحلول فقر مدقع على البعض وعدم إنصاف على آخرين. وتبيّن التقديرات أن نسبة ٨ في المائة من سكان العالم تكسب نصف الدخل في العالم وأن ٨٥ شخصاً الأكثر ثراءً في العالم يمتلكون نفس قدر ما يمتلكه النصف الأشد فقراً من سكان العالم^(١٥). ويعيش أكثر من ثلثي سكان العالم في بلدان حيث ارتفعت تفاوتات الدخل منذ عام ١٩٨٠.

٢٢ - وسوف تتيح إعادة تعريف الفقر والنمو الاقتصادي التحوّل المطلوب للتنمية المستدامة. وعندما تجري تسوية المدخرات مقابل استنفاد الموارد الطبيعية، فإنها تظهر انخفاضاً منذ أواخر التسعينات، حيث بلغت نقطة الصفر في عام ٢٠٠٨. ويتولّد عن تدهور الأصول الإنتاجية للفقراء، مصحوباً بعدم الوصول إلى البنية الأساسية المعمورة بشكل مستدام، والتمويل والأسواق، مصيدة فقر، ترمي بهم في حلقة من التدهور المتزايد والفقر المتفاقم.

٢٣ - وتعتبر التدابير المعنية بالفقر المستند إلى الدخل ضيقة للغاية في مجال تركيزها. فالفقر يتألف من أصول أخرى كثيرة من بينها التعليم والمهارات والمرافق الصحية والمياه والمأوى والأمن ورأس المال الطبيعي والطاقة

(١٤) إدماج البيئة في أهداف التنمية المستدامة. برنامج الأمم المتحدة للبيئة - ورقة مناقشة عام ٢٠١٣ لما بعد عام ٢٠١٥، رقم ١ (الصيغة ٢، ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣)، متاح من الموقع: www.unep.org/pdf/UNEP_Post_2015_Discussion_Paper_1_1%28Version2%29.pdf

(١٥) ممارسة العمل لصالح القلّة: الاستحواذ السياسي وعدم الإنصاف الاقتصادي (ورقة إعلامية من أوكسفام رقمها ١٧٨، ٢٠١٤).

والوسائل الرسمية أو غير الرسمية للإنتاج. وبالمثل، تركز التدابير الخاصة بالثروة والنمو فحسب على بضعة مؤشرات اقتصادية، بينما تقيس المؤشرات الحديثة مثل مؤشر الثروة الشاملة نطاقاً كاملاً من الأصول مثل رأس المال الخاص بالمصنوعات ورأس المال البشري والطبيعي. ومن شأن إعادة تعريف الفقر والنمو الاقتصادي أن تبيّن الحالة الحقيقية لثروة الدولة واستدامة نموها^(١٦).

٢٤ - وسوف تتيح الاستثمارات العامة والخاصة في وظائف لائقة ومواتية للبيئة الأساس اللازم للاستدامة. واليوم تعتبر "الوظائف اللائقة والمواتية للبيئة" واحدة من أسرع القطاعات النامية في الاقتصاد العالمي^(١٧). فهذه تشمل فرص عمل تتصل بأنشطة مستندة إلى الطبيعة، وتكنولوجيات بيئية من أجل المرافق الصحية، والطاقة، والتجديد الإيكولوجي وأنشطة إعادة تدوير النفايات التي تتيح ظروفًا عملية جيدة، وتعتبر مجدية ومحمية اجتماعياً. لكن من الضروري أيضاً الاستثمار في تحسين استدامة الزراعة ومصايد الأسماك والحراجه وتربية الحيوانات الداجنة بغية حماية الوظائف القائمة، والحد من الهجرة من الريف إلى الحضر، وحماية الأساس الإيكولوجي لمجتمعاتنا. وتولد الابتكارات في إنتاجية الموارد، وإحلال الموارد، والمحاكاة البيولوجية والكيمياء الخضراء إمكانيات هائلة للحد من النفايات والآثار البيئية من العمليات كثيفة المواد والمواد الكيميائية الخطرة. بيد أن نقصاً شديداً في المهارات تبدى بوضوح في بعض القطاعات المتنامية سريعاً مثل الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة. وثمة حاجة إلى تحديد سياسات التعليم بشكل أفضل، وتعزيز التدريب المهني المناسب لأسواق فرص العمل في المناطق الريفية والحضرية، وإعادة تزويد القوة العاملة بالمهارات والأدوات وتدريب المعلمين. ويمكن تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتشمل التزامات الاستدامة وبناء المهارات والقدرات اللازمة.

٢٥ - وينبغي أن يعمل أي نهج متكامل للتصدّي لتحديات الفقر على زيادة مؤشر التنمية البشرية وفي الوقت نفسه التزام الدقة في إدارة الأثر الإيكولوجي. ومن شأن استخدام مجموعة مؤلفة من تدابير الاقتصاد الأخضر الملائمة على المستويات الاقتصادية الكلية والمتوسطة والصغرى (على سبيل المثال، إصلاحات اقتصادية كلية، وتصحيح سوء تخصيص رأس المال، وزيادة فرص التبادل التجاري لصالح الفقراء من خلال تدابير سياسية ملائمة، واستخدام الأدوات الاقتصادية، وإعداد تقارير ثلاثية المحصلة للشركات، واستخدام معايير الاستدامة لسلاسل الإمداد، والاستثمار في رأس المال الطبيعي، واستخدام مبادئ الاستدامة من أجل استثمارات أخرى، والتأمين، إلخ) وأدوات السياسة الاجتماعية (على سبيل المثال، شبكات السلامة، إمكان الوصول إلى الأصول المنتجة، وإلى العدالة والأمن، والاستثمار في بناء المهارات، والتعليم والصحة وقطاعات اجتماعية أخرى) أن تتيح مساراً سليماً اقتصادياً للحدّ من الفقر المدقع، وزيادة شمولية الأطراف والتصدّي للمخاطر البيئية والاقتصادية.

باء - خدمات المياه والطاقة المستدامة

٢٦ - يلزم اتباع نهج متكامل للتنمية والإدارة واستخدام المياه. فموارد المياه في العالم تشهد أزمة، مع حدوث منافسة قوية على الموارد المحدودة من أجل مختلف الاستخدامات. والحصول على مياه الشرب النظيفة والمأمونة، ومرافق الصرف الصحي والنظافة العامة يُعتبر من حاجات الإنسان الأساسية. وفي الوقت الحاضر، يعيش ٢,٥ بليون من البشر من بينهم حوالي بليون طفل دون مرافق صحية أساسية. ويموت كل ٢٠ ثانية طفل نتيجة لسوء

(١٦) تقرير الثروة الشاملة ٢٠١٢: قياس التقدّم نحو الاستدامة (جامعة الأمم المتحدة والبرنامج الدولي للأبعاد الإنسانية للتغيّر البيئي العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٢).

(١٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة رقم ٤ لما بعد عام ٢٠١٥، وظائف لائقة وملائمة للبيئة من أجل القضاء على الفقر، متاح من الموقع: www.unep.org/post2015/Publications/UNEPPost-2015Note4/tabid/133133/Default.aspx.

المرافق الصحية. وهذا يعني وفاة ١,٥ مليون طفل كل سنة كان بالإمكان منع وفاة هؤلاء^(١٨). ويستلزم الأمر أيضاً الماء اللازم لإنتاج الأغذية، وكذلك من أجل أداء وظائف النظم الإيكولوجية، والتي بدورها تعتبر هامة من أجل مداومة الإمداد. ويضعف تلوث المياه الأثر السبيء لندرة المياه، وتولّد الندرة عدم الإنصاف. وترجع نسبة ٩٠ في المائة تقريباً من جميع الكوارث إلى اتصالها بالمياه وتتجاوز تكلفتها الاقتصادية حدود الخسائر المباشرة، مما يعرقل التنمية على مدى عقود. وتصير الفيضانات وموجات الجفاف أشد بسبب تغيّر المناخ، ويضعف من أثره انبعاثات الميثاق وأكسيد النيتروز من تصريف مياه النفايات غير المعالجة. واتباع نهج متكامل لإدارة التنمية واستخدام المياه سيعالج بالتالي جميع أبعاد دورة المياه، مما يربط إمكانية الحصول والاستخدام والتنمية والتلوث والمخاطر المرتبطة بالمياه. وهذه القضية تعني ليس فقط بالوصول إلى المياه، بل تعني أيضاً بالخدمات المائية المستدامة والعادلة التي تخدم احتياجات الحاضر واحتياجات الأجيال المقبلة. وهذا سوف يتطلب تطوير القدرات والاستثمار في تكنولوجيات وأدوات تحسّن كفاءة الموارد، وتخصيص الموارد بشكل عادل، والتكثيف مع تقليبة المناخ وتغيّره.

٢٧ - وسوف يتيح حصول الجميع على خدمات الطاقة المستدامة الحديثة لأغراض الطبخ والاستخدام الإنتاجي فوائد عديدة. فالطاقة عنصر تمكين للتنمية الاجتماعية الاقتصادية لجميع البلدان ولجميع الناس، وهي لازمة في قطاعات مثل الماء أو المرافق الصحية أو الزراعة أو التشييد أو النقل. ويحدث التلوث بسبب سير العمل على النحو المعتاد، باستخدام ٨٥ في المائة من الطاقة الأولية من أساس وقود أحفوري، كما يزيد عدم أمان الطاقة، ويعتبر باهظ التكلفة بالنسبة للمجتمعات المحلية النائية والمهمشة. وسوف يتيح حصول الجميع على خدمات الطاقة المستدامة الحديثة في أغراض الطبخ والاستخدام الإنتاجي فوائد هامة فيما يتعلق بالصحة والتنمية الاقتصادية المحلية وتخفيف أثر تغيّر المناخ، وتخفيف العبء الخاص الواقع على المرأة. وعلى سبيل المثال، إذ تشير منظمة الصحة العالمية في تقديراتها إلى أنه لو عمّد نصف الأسر المعيشية في العالم التي لا تزال تستخدم أنواع الوقود التقليدي والمواقد التقليدية إلى التحوّل إلى مصادر أنظف للطبخ، سوف توفرّ الأسر ٣٤ بليون دولار في السنة لفترة قدرها عشر سنوات، وتدرّ عائداً اقتصادياً بمبلغ ١٠٥ بلايين دولار في السنة.

٢٨ - ولا تزال موارد الطاقة المتجددة غير مستغلة إلى حدٍ كبير، حيث تقدّم إمداداً بنسبة ١٩ في المائة فقط من استخدام الطاقة العالمي، وخصوصاً في البلدان النامية حيث يجري تطوير البنية الأساسية. وقد حدثت في السنوات الأخيرة خطوات تقدّم تكنولوجي هامة تسيّى بها تسخير أفضل لموارد الطاقة المتجددة هذه وجعلها متاحة بشكل أكبر لأغراض الكهرباء والطبخ والتدفئة والتبريد وكوقود للنقل. وفي عام ٢٠١٢، استخدم قطاع الطاقة المتجددة على نطاق العالم ٥,٧ مليون شخص. ويعتبر تحسّن الكفاءة في استخدام الطاقة خياراً عاجلاً مجرباً وفعالاً من حيث التكلفة للحد من احتياجات إمدادات الطاقة الأولية المتوقعة في جميع البلدان، بما يمثل نسبة ٧٠ في المائة من التخفيض في جوانب الطلب العالمي المتوقع على الطاقة في عام ٢٠٣٥^(١٩). وتمثّل المباني إمكانية هائلة فيما يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة، التي توفرّ المال والموارد، وتحمّر استخدام مواد البناء المحلية للتنمية الاقتصادية المحلية. ويلزم إجراء إصلاحات عاجلة بشأن إعانات الوقود الأحفوري المبددة للموارد لتوفير مجال مميّده لتحسين عملية التحوّل في نظم الطاقة العالمية.

(١٨) "المرافق الصحية"، صحيفة وقائع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. متاح من الموقع: www.unwater.org/fileadmin/user_upload/unwater_new/docs/sanitation.pdf

(١٩) "توقعات الطاقة في العالم، ٢٠١٢"، الوكالة الدولية للطاقة (باريس، الوكالة الدولية للطاقة/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢)، ص ٢٨٢.

جيم - الصحة والمواد الكيميائية والبيئة

٢٩ - يقدّم وجود بيئة نظيفة صحية، من خلال إدارة بيئية فعّالة، فوائد عديدة للمجتمع وللإقتصاد. ووضع الخبراء تقديرات تفيد أن حوالي ربع جميع الأمراض وحالات الوفيات ترجع إلى أخطار متأتية من العيش غير الصحي وبيئات العمل. ويشكّل تلوث الهواء، والإدارة غير الكافية للمواد الكيميائية والنفايات، والتنوعية الرديئة للمياه، وتدهور النظام الإيكولوجي، وتغيّر المناخ واستنفاد طبقة الأوزون، جميعها تشكل أخطاراً تهدّد صحة البشر، على المستويين الفردي والجماعي^(٢٠). وسوف يكفل اتباع نهج متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، لدعم تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، اندماج المساهمات المباشرة للنظم الإيكولوجية في وجود صحة أفضل وبيئة أنظف في عملية اتخاذ القرارات على جميع مستويات الإدارة الرشيدة الوطنية.

٣٠ - ويعتبر التحوّل إلى أنواع وقود أنظف ومصادر بديلة للطاقة ووسيلة أكفأ لإنتاج واستخدام أنواع الوقود والطاقة وسائل فعّالة للتصدّي لحالات التعرض لتلوث الهواء، وبالتالي تحسين الصحة وجني فوائد أخرى، مثل الحد من إزالة الغابات، وزيادة الحصول على خدمات الطاقة الحديثة وخفض الكربون الأسود.

٣١ - وسوف تعمل إدارة الأراضي المستدامة والمياه والغابات إلى جانب حفظ الموارد وتجديدها على حماية وتعزيز التنوع الأحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية، ويتمخض عن هذا قدر من الأمن الغذائي، أكبر بما يقلل من سوء التغذية، ويوفّر بيئة نظيفة وصحية لرعاية الأنشطة الثقافية والاجتماعية والترفيهية التي تعتبر هامة لصحتنا العقلية وللنمو الاقتصادي للسكان وقطاعات الأعمال. ومن الأمور الأساسية للتنمية المستدامة الحد من الأمراض ذات الصلة بالمياه وحماية جودة المياه من جميع مصادر التلوّث بمياه النفايات - على المستويات المحلية أو الصناعية أو الزراعية.

٣٢ - وتستطيع التدابير الرامية إلى الحد من الآثار الناجمة عن تغيّر المناخ أن تتصدّي للأخطار التي تهدّد الصحة العامة. وهذه تشمل تدابير ترمي إلى تبريد المراكز الحضرية، وإدارة مستدامة للأراضي الرطبة لمكافحة الأمراض المنقولة مثل الملاريا، والاستخدام الفعّال للمعلومات المناخية. وسيعمل التخلص التدريجي من المواد المتبقية المستنفدة للأوزون، وخيارات التكنولوجيا التي تعتبر مواتية للمناخ والإدارة السليمة للمواد القائمة المستنفدة للأوزون المحتجزة بالمباني والمعدات، على تحنّب الملايين من حالات الوفاة بسبب السرطان.

دال - تحقيق الأمن الغذائي من خلال حفظ وإصلاح نظام دعم حياتنا

٣٣ - يمكن العمل على زيادة الأمن الغذائي على نحو لا رجعة فيه بالتشجيع على إجراء تحوّل رئيسي إلى الإنتاج المستند إلى البيئة، بما يحقق أمثل كفاءة في استخدام الطاقة الخاصة بالأغذية، وبما يكفل عدالة الحصول على الأراضي والحق في تملكها وفي الموارد وتشجيع إجراء تحوّل رئيسي نحو النظم الغذائية التغذوية والمتوازنة. ويُنتج العالم سرعات حرارية كافية لإطعام جميع سكانه، بيد أن هناك ٨٤٢ مليون شخص يعانون من الجوع وهناك بليونان من البشر يعانون من سوء التغذية و١,٤ بليون شخص يعتبرون في فئات الوزن الزائد أو السمنة. وأسعار الأغذية تشهد استمرار التقلّبات، مما يفضي إلى انعدام الأمن الغذائي، مع إمكان حدوث أزمات في المستقبل ماثلة لتلك التي حدثت عام ٢٠٠٨، والتي كانت ترجع إلى أثر المضاربة في الأسواق المالية للأغذية مصحوباً بظواهر مناخية شديدة، ونمو في أنواع الوقود الحيوي والمتراحم طلباً للأرض والتوسّع في أراضي المحاصيل

(٢٠) برنامج الأمم المتحدة للبيئة - مذكرة رقم ٣ لما بعد عام ٢٠١٥، "صحة الإنسان والبيئة". متاحة على الموقع www.unep.org/post2015/Publications/tabid/133031/Default.aspx

إلى مناطق أقل ملاءمة للفلاحة^(٢١). ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الأغذية في العالم بمستويات الاستهلاك الحالية بنسبة ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠^(٢٢). ويشير الفريق الدولي المعني بالموارد في تقديراته إلى أن استهلاك الموارد الطبيعية سوف يتضاعف ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٥٠^(٢٣). ومع ذلك، تشير التقديرات إلى نسبة ٢٤ في المائة من مساحة الأراضي في العالم تعرّضت على مدى ربع القرن الماضي لحدوث انخفاضات في النوعية والإنتاجية، وهو ما يقوّض مستقبلاً الأساس الإيكولوجي للأمن الغذائي وأمن التغذية^(٢٤). ويستمر دون توقّف اندثار أنواع، ونحن نواجه انخياراً ممكناً في نُظم المحيطات والنُظم الساحلية. وقد ارتفعت إنتاجية الأغذية في العالم بدرجة كبيرة خلال القرن الماضي. وهذا أساساً نتيجة للتوسّع في الأراضي المحصولية، وزيادة الممارسات المهذرة واستخدام المواد الكيميائية الضارة على حساب البيئة.

٣٤ - وتفيد التقديرات أن ثلث جميع الأغذية المنتجة للاستهلاك البشري يتعرّض للفقدان أو الهدر - أي حوالي ١,٣ بليون طن سنوياً. وحتى لو أمكن إنقاذ ربع الأغذية المفقودة أو المهذرة حالياً على المستوى العالمي، فإنها ستكون كافية لإطعام الجوعى في العالم^(٢٥). ومن شأن خفض خسائر المحاصيل بعد الحصاد (حصاد المحصول والتجهيز والتوزيع) ونفايات الأغذية عند مسار تاجر التجزئة والمستهلك النهائي في سلاسل إمداد الأغذية - أن ينخفض الأثر البيئي والاقتصادي لإنتاج ١,٣ بليون طن من الأغذية - تذهب هباءً سنوياً^(٢٦). وفي المناطق الصناعية، يحدث حوالي نصف إجمالي المخلفات الغذائية - حوالي ٣٠٠ مليون طن سنوياً - لأن المنتجين وتجار التجزئة والمستهلكين يهملون أغذية لا تزال صالحة للاستهلاك. ويمكن لإجراء خفض هام في فاقد الأغذية والنفايات أن يساعد أيضاً على ملافاة استمرار تحوّل الأراضي الحساسة والمراعي والغابات، وبالتالي الحدّ من النزاعات على الأراضي واستخدام المياه والمبيدات الحشرية ومبيدات الآفات.

٣٥ - ويمكن زيادة الأمن الغذائي باتباع نهج رباعي المحاور:

(أ) بتعزيز العرض من خلال الاستخدام الأمثل للكفاءة في استخدام الطاقة الخاصة بالأغذية (تقليل فاقد الطاقة إلى أدنى حدّ في الغذاء ابتداءً من حصاد المحصول وعبوراً بالتجهيز ووصولاً إلى الاستهلاك الفعلي وإعادة التدوير)؛

-
- (٢١) أزمة الغذاء البيئية، دور البيئة في تجنّب أزمات في الأغذية مستقبلاً (تقييم الاستجابات السريعة من برنامج البيئة، ٢٠٠٩). متاح على الموقع www.grida.no/publications/rr/food-crisis.
- (٢٢) الزراعة في العالم نحو فترتي ٢٠٣٠/٢٠٥٠: تنقيح ٢٠١٢، ورقة عمل رقم ١٢-٠٣، وكالة الفضاء الأوروبية، متاحة من الموقع: www.fao.org/economic/esa/esag/en/.
- (٢٣) فصل استخدام الموارد الطبيعية والآثار البيئية الناجمة عن النمو الاقتصادي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١١). متاح من الموقع: www.unep.org/resourcepanel/publications/decoupling/tabid/56048/default.aspx.
- (٢٤) تفادي المجاعات في المستقبل: تعزيز الأساس الإيكولوجي للأمن الغذائي من خلال نظم غذائية مستدامة، تقرير تجميعي صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١٢). متاح من الموقع: www.unep.org/publications/ebooks/avoidingfamines/portals/19/UNEP_Food_Security_Report.pdf وموجز فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة: "الأمن الغذائي والتغذية"، متاح من الموقع: sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1804tstissuesfood.pdf.
- (٢٥) إنقاذ الغذاء: المبادرة العالمية بشأن الفاقد من الأغذية وخفض النفايات، منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٤، متاح من الموقع: www.fao.org/save-food/key-findings/en.
- (٢٦) المرجع نفسه.

(ب) بإجراء تحوُّل كبير نحو الإنتاج المستند إلى البيئة، والكفاءة في استخدام المياه، وعكس اتجاه الأراضي المتدهورة وإصلاحها لتعود إلى إمكاناتها الطبيعية والاعتراف بقيمة خدمات النظم الإيكولوجية ورأس المال الطبيعي؛

(ج) بمعالجة جوانب عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية والحق في الحصول عليها وتمكين صغار المزارعين والنساء الريفيات كعناصر فاعلة ومؤثرة من أجل الأمن الغذائي وحماية التنوع الزراعي - البيولوجي؛

(د) بإجراء تحوُّل كبير نحو النظم الغذائية (أو النظم الغذائية المستدامة) التي تقلل الآثار البيئية إلى أدنى حدٍّ، وتزيد القيمة التغذوية وتكفل سبل المعيشة المستدامة للمزارعين.

٣٦ - ويُعتبر الرعي نظاماً مجدياً للإنتاج الموسع من الناحية الإيكولوجية حيث يُنتج اللحوم والألبان الصحية والخيوط والجلود، بيد أن هذا يعرقله تخصيص أراضي الرعي المشاع وسد الممرات أمام تنقل الماشية، وفقدان البنية الأساسية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية. وسوف يزيد عكس مسار هذه الاتجاهات معدل العائد من صناعة تربية الماشية، مع فصلها عن التدهور البيئي^(٢٧).

٣٧ - ويدعم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية مباشرة النشاط الاقتصادي الرئيسي والوظائف في شتى القطاعات مثل الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة. ويسند كثير من خدمات النظم الإيكولوجية أيضاً بشكل مباشر الإنتاجية الزراعية. وعلى سبيل المثال، تفيد التقديرات أن خدمات الملقحات توفر ما قيمته ٣٥٣,٦ بليون دولار للزراعة سنوياً، بيد أنها تتعرض لخطر شديد بسبب فقدان المولل^(٢٨). وتعتبر زيادة الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك عن طريق الكفاءة في استخدام المياه والتنوع في الأنواع والأصناف، وخدمات النظم الإيكولوجية الصحية شيئاً ممكناً، وتوازياً مع ذلك وقف وعكس اتجاه تدهور الأراضي والجفاف والتصحر. ومن الناحية النظرية يمكن لإصلاح بليون هكتار من الأراضي الزراعية المتدهورة أن يزيد إنتاج الأغذية بنسبة تبلغ ٨٩ في المائة - أو توفر الغذاء لحوالي ٢,٢٥ بليون شخص^(٢٩).

٣٨ - ويُصدر التصحر وتدهور الغابات ما يقدر بنسبة ١٧,٤ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، بيد أن الغابات المدارة بشكل مستدام تعتبر بالوعات هامة للكربون وتوفر خدمات هامة مثل إمدادات المياه وجودة المياه، والحفاظ على التربة، وتنظيم المناخ المحلي وإنتاج الأخشاب وغيرها. وسوف تتطلب الإدارة المستدامة للغابات إدارة رشيدة جيدة وتتطلب ظروفاً تمكينية أخرى. إلى جانب تدابير عملية مثل الحماية والحفظ والتجديد وزراعة الغابات والحراجة الزراعية والحصاد المستدام للأخشاب واستغلال منتجات الغابات. وعلى سبيل المثال، ساعد التجديد الطبيعي للأراضي بإشراف المزارعين، بما في ذلك إعادة غرس الأشجار والوقاية من الحرائق، في زيادة إنتاج الأغذية وتحقيق وفورات مالية أكبر وتحسين في رفاه الأطفال في منطقة تالنسي في غانا^(٣٠).

(٢٧) "الرعي والاقتصاد الأخضر"، الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة وبرنامج البيئة (مرتقبة).

(٢٨) انظر الموقع: www.unep.org/newscentre/default.aspx?DocumentID=2760&ArticleID=10692.

(٢٩) "الرعي والاقتصاد الأخضر"، الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة وبرنامج البيئة (مرتقبة).

(٣٠) "فاقد الأغذية، نفايات الأغذية"، تقييم الاستجابات السريعة الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (مرتقبة).

٣٩ - وتعتبر المحيطات في غاية الأهمية للأمن الغذائي، نظراً لأنها توفرّ الغذاء والتغذية مباشرة عن طريق صيد الأسماك وتربية المائيات وبشكل غير مباشر عن طريق علف الحيوان^(٣١). وثمة حاجة إلى إجراء إصلاحات في السياسات العامة لمعالجة مسائل مثل نظم الوصول إلى الأسواق والهياكل المالية والإعانات الضارة وشراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص، وآليات مبتكرة للإدارة والتمويل، وإنفاذ تدابير لتحسين حالة المحيطات ومواردها. وسوف يساهم هذا في الإدارة الفعّالة للنظم الإيكولوجية البحرية المتدهورة، ويساهم، حيثما يقتضي الأمر، في تجديد هذه النظم، بإخضاع مزيد من المساحات في ظل نُهج إدارية معقولة علمياً للنظم الإيكولوجية وإشراف شفاف يتسم بالمشاركة. ونظراً لأن بعض هذه القضايا ينشأ من استخدام الأراضي، سوف تتأتى فوائد عديدة لصالح النظم التمهيديّة والإدارية نتيجة للسياسات المتعلقة بتحسين المحيطات.

٤٠ - وكثيراً ما يشار إلى أن المنتجين أصحاب الملكيات الصغيرة والنساء يمارسون إشرافاً قوياً على الموارد. وتتيح كفاءة حقوق الحيازة لصغار المزارعين وللنساء المجال أمامهم للاستثمار في أراضيهم وحمايتهم من التدهور. وقد أوضح كثير من البلدان مدى العلاقة بين الحقوق العرفية والقانونية بشأن الأراضي والموارد الطبيعية ووضعت آليات لحسم النزاعات وإمكانية اللجوء إلى العدالة.

هاء - الاستهلاك والتنمية المستدامان والنمو الاقتصادي

٤١ - سوف يتطلّب الازدهار في المستقبل نمواً اقتصادياً لا يعمل بعد الآن على تدهور البيئة. وتحقيق نماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامين ليس مجرد مسألة بيئية، ذلك أنه يعنى برأس المال الطبيعي ومن ثمّ بإنتاجية وقدرة كوكبنا على تلبية حاجات الإنسان ومداومة الأنشطة الاقتصادية في ضوء زيادة أعداد السكان وتنامي طبقة وسطى من المستهلكين. ويساعد التحوّل إلى نماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال تقييم خدمات النظم الإيكولوجية والحفاظ على رأس المال الطبيعي وزيادته وعمليات الابتكار المستدام واستخدام الحدّ الأدنى من المواد، مثل النظام البيئي الصناعي، وإحلال الموارد، والمحاكاة البيولوجية، بالفعل على خلق فرص جديدة من أجل القضاء على الفقر، ومن أجل الوظائف الملائمة للبيئة وقطاع الأعمال وتعزيز الازدهار لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

٤٢ - ويُعدّ إنتاج السلع والخدمات بشكل أكثر استدامة ونظافة وكفاءة أمراً أساسياً للتنمية المستدامة. ويتطلّب جانب العرض الخاص بتحدّي الاستهلاك والإنتاج المستدامين إيلاء الاهتمام بالأهداف التالية: (أ) توفير متواصل للموارد الطبيعية التي تعتبر أساسية للبقاء البشري، مثل الماء والطعام والطاقة والأرض المنتجة والقابلة للاستيطان؛ (ب) توفير متواصل لعوامل الإنتاج من أجل التنمية الاقتصادية، وهو يقتضي قياس وإدارة بشكل مستدام للموارد المتجددة وغير المتجددة (مثل الخشب والألياف والفلزات والمعادن)؛ (ج) الحدّ من التلوّث المتصل بالنشاط البشري والاقتصادي - مثل انبعاثات غازات الدفيئة، والمواد الكيميائية السامة، والجسيمات وإطلاقات المغذيات الزائدة - التي يمكن أن تضر بصحة الإنسان وتدهور النظم الإيكولوجية.

٤٣ - ويلزم التشديد بشكل أقوى على كفاءة استخدام الموارد في السياسات الحكومية وعلى ممارسات إدارة القطاعين العام والخاص، وعلى خيارات التكنولوجيا والاستثمارات بغية تنفيذ مزيد من النواتج لكل وحدة مدخلات، فضلاً عن أضرار بيئية أقل. والوسيلة الأساسية لتحقيق ذلك عن طريق سياسات حكومية محسّنة

(٣١) موجز فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة بشأن المحيطات. متاح من الموقع:

http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2311TST%20Issues%20Brief%20Oceans%20and%20Seas_FINAL.pdf.

وشراكات بين القطاعين العام والخاص هي المشتريات العامة المستدامة، نظراً لأن الحكومات هي أكبر مستهلك في كثير من الاقتصادات الوطنية^(٣٢).

٤٤ - ويستطيع التحوُّل صوب الإنتاج المستدام أن يسهم في فرص العمل الملائمة للبيئة والشاملة واللائقة، فضلاً عن تحسين أسواق العمل. وعلى سبيل المثال، تميل النظم الزراعية المستدامة إلى أن تصبح كثيفة العمالة، نظراً لأن هذا المدخل يخلِّج محل مدخلات كيميائية غالباً ما تكون سامة أو ملوثة. ومع ذلك، سوف يتطلَّب خلق مزيد من الوظائف اللائقة في الإنتاج المستدام سياسات لإعادة توجيه الاستثمار ونقل التكنولوجيات وإقرار تدابير لإعادة تدريب العمال.

٤٥ - وينبغي أن تنتقل المجتمعات إلى استهلاك أفضل وأكثر أماناً. وتعتبر نماذج الاستهلاك الحالية عناصر محرِّكة للإنتاج غير المستدام وتدهور الموارد. وتبيِّن الاتجاهات الديمغرافية أن الطبقة المتوسطة المتنامية على الصعيد العالمي يحتمل بحلول عام ٢٠٣٠ أن تضم ثلاثة بلايين مستهلك، مما يضع ضغطاً متزايداً على الموارد. ويجب التأكيد على أن الاستهلاك المستدام لا يدور حول استهلاك بقدر أقل، بل إنه يدور حول استهلاك أفضل وبشكل مسؤول أكثر - أي بمزيد من الكفاءة مع خطورة أقل على صحتنا وعلى البيئة والمجتمع. ويؤثِّر الاستهلاك المستدام على سلوكيات الشراء، فضلاً عن جميع أنواع التفاعلات بين الأفراد والبنات الأساسية (الحراك ووقت الفراغ والإسكان) وهي تشكِّل معاً أساليب حياة وسبل معيشة. ويمكن النهوض بهذا عن طريق مزيج من السياسة العامة والأدوات الاقتصادية والطوعية، بما في ذلك التعليم النظامي وغير النظامي. ويستطيع الاستهلاك المستدام أن يولِّد فوائد اقتصادية ورفاهية اجتماعية واندماجاً اجتماعياً (إمكان الوصول إلى الأسواق، والابتكار، وإيجاد فرص العمل، وسبل معيشة وأساليب حياة أفضل صحياً) بالإضافة إلى الحدِّ من المخاطر البيئية والاستفادة من الفرص البيئية.

٤٦ - ويعتبر تحقيق نماذج الاستهلاك المستدام أكثر تعقيداً من الناحيتين التقنية والسياسية من تغيير أنماط الإنتاج لأنه يطرح قضايا هامة تتعلق بقيم الإنسان والعدالة وخيارات أساليب الحياة، ضمن أمور أخرى. بيد أنه توجد مبادرات واسعة النطاق تهدف إلى تحسين ونشر استخدام أدوات الكفاءة في استخدام الطاقة وبشأن تعزيز إمكانية الوصول إلى أشكال أنظف وأيسر من الطاقة وخدمات الطاقة المتصلة بها (على سبيل المثال "الطاقة المستدامة للجميع") أو الحدِّ من فقد الغذاء والمهدر. وسوف يتطلب رفع الاستهلاك المستدام إلى المستوى اللازم الذي تهدف إليه عملية صنع القرار والسياسات العامة العمل على تثقيف وتوعية المستهلكين والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومقرري السياسات. وعلى المستوى الدولي، قد يتطلَّب الأمر أيضاً إجراء مفاوضات تراعي بطريقة شاملة وموضوعية، الاختلالات الحالية في أنماط الاستهلاك غير المستدام وآثار ذلك. وفي مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ أقر قادة العالم إطار السنوات العشر لبرامج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، كما أقرّوا أيضاً بأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين هما شأن عالمي وأنه يتعين على البلدان المتقدمة أن تقوم بدور رائد على صعيد تعزيز الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

واو - متوالية الريف - الحضر، والمدن المستدامة والهياكل الأساسية

٤٧ - إن وجود روابط قوية بين الحضر والريف فيما يتعلَّق بالهياكل الأساسية وخدمات النظم الإيكولوجية، والمدن الذكية منخفضة الكربون والتنمية الإقليمية المتوازنة، سوف يكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام. فلأول مرة

(٣٢) إطار السنوات العشر لبرامج نماذج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، برنامج المشتريات العامة المستدامة. متاح من الموقع: www.unep.org/10yfp/Portals/50150/downloads/Brochure_SPP%20Programme_10YFP.pdf.

في التاريخ، يعيش ما يزيد على نصف سكان العالم في مناطق حضرية، ومن المتوقع أن يرتفع هذا إلى حوالي ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠^(٣٣). وتحدث غالبية النمو السكاني في المدن نتيجة الزيادة الطبيعية والهجرة من الريف إلى الحضر، وإعادة تصنيف المناطق غير الحضرية سابقاً. ومن المنتظر حدوث نمو حضري هام في المستقبل في البلدان النامية، ولا سيما في المدن الأفريقية والآسيوية^(٣٤). وتكافح مدن كثيرة للحصول على الموارد الأساسية، مثل الطعام والطاقة والماء اللازمة لدعم السكان المقيمين حالياً وفي المستقبل. فهؤلاء ليست لديهم بنية أساسية كافية أو لديهم بنية أساسية عتيقة وتفتقر إلى القدرة على إدارة النفايات المتولدة من صناعاتهم ومن سكان تلك المناطق. ويخص المناطق الحضرية حالياً ما بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من استهلاك الطاقة على المستوى العالمي، و ٧٥ في المائة من انبعاثات الكربون، وما يزيد على ٧٥ في المائة من الموارد الطبيعية في العالم^(٣٥). زيادة على ذلك، يزداد الفصل بين الثروة والفقر في المدن، خصوصاً في المصيدة المكانية للأحياء الفقيرة. وحالياً يوجد نحو بليون شخص يقطنون الأحياء الفقيرة على مستوى العالم، بما في ذلك ثلث سكان العالم النامي. ويفتقر قاطنو الأحياء الفقيرة إلى الإسكان الدائم، وإلى حقوق أكيدة في التملك وإمكان الحصول على الخدمات الأساسية - بما في ذلك الخدمات الصحية والغذاء الوافي والتعليم وفرص العمل، والنقل اللائق، والائتمان وسيادة القانون - وكثيراً ما تعمل هذه على غرسهم في براثن الفقر^(٣٦).

٤٨ - وباستطاعة المستقبل في المناطق الحضرية أن يقدم نمواً اقتصادياً شاملاً مستداماً، وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين النتائج البيئية. كما تعرض المدن المترابطة المخططة جيداً التي تعرض خليطاً من استخدامات الأراضي وتضاريس المباني والنقل والوظائف عموماً مستويات أعلى من الرفاهية بمعدلات أقل من استخدام الموارد والانبعاثات^(٣٧). وتتيح المراكز الحضرية فرصاً لطائفة عريضة من الأنشطة الاجتماعية والثقافية، وتعتبر هامة فيما يتعلق بالابتكارات في العلوم والتكنولوجيا والتعليم^(٣٨).

٤٩ - وتعتمد المدن إلى حد كبير على الموارد المادية والبشرية والبيئية في أراضيها الخلفية وتعرض مقابل ذلك كثيراً من الخدمات في مجال العمالة. ويدفع الفقر في المناطق الريفية إلى الهجرة السريعة إلى المدن، وينتهي المطاف بكثير من العاطلين في أحياء فقيرة. وإجراء التحسين في الأحياء الفقيرة لا يعتبر مسابقة لهذا الاتجاه. وتشير التجارب من البلدان عبر جميع مستويات الدخول إلى أن وجود روابط قوية بين الحضر والريف، وخصوصاً حول التنمية الاقتصادية والعمالة والبنية الأساسية الإقليمية وخدمات النظم الإيكولوجية تعتبر هامة لتحقيق نتائج التنمية المستدامة التي تنهض بالاستدامة المحلية المستوى والقدرة على التكيف، وإنهاء الفقر المدقع. ومن الممكن معالجة المتواليات الريفية - الحضرية من أجل تنمية عمرانية متوازنة. وتشمل الحلول المتكاملة: التنمية الريفية المستدامة؛ واستغلال الأراضي بطريقة الكفاءة في استخدام الموارد؛ وتقليل الزحف العشوائي إلى أدنى حدٍّ وتجزئة المناظر الطبيعية ومضاعفة حفظ الأراضي الزراعية في المناطق المحيطة بالمدن والموتل الريفي، وتشجيع حياة

(٣٣) "نظرة عامة على التحضر، الهجرة الداخلية، توزيع السكان والتنمية"، (UN/POP/EGM-URB/2008/01).

(٣٤) حالة المدن في العالم: سد الفجوة الحضرية، (موتل الأمم المتحدة، ٢٠١٠).

(٣٥) الفصل على مستوى المدينة: تدفقات الموارد الحضرية والإدارة الرشيدة في إجراءات الانتقال في البنية الأساسية (برنامج البيئة، ٢٠١٣). تقرير الفريق العامل المعني بالمدن التابع للفريق الدولي المعني بالموارد.

(٣٦) موجز فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة: المدن المستدامة والمستوطنات البشرية. متاح من الموقع: http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2306TST%20Issues%20Brief%20Cities_FINAL.pdf

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) "المدن المستدامة ذات الكفاءة في استخدام الموارد: محاولة تحقيق المشروع"، (برنامج البيئة ٢٠١٢). متاح من الموقع: <http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1124SustainableResourceEfficientCities.pdf>

الأراضي وتعزيز الحقوق وسبل المعيشة للمستأجرين في المناطق الريفية والحضرية على السواء؛ والنهوض بالسياسات الوطنية التي تدعم التنمية المتوازنة للأقاليم^(٣٩).

٥٠ - وستكون لخيارات البنية الأساسية المعمورة الآن آثار هامة للغاية من أجل استدامة المدن في المستقبل عبر أنحاء العالم. ويستلزم الاستثمار في تنمية بنية أساسية منخفضة الكربون ومتكيفة مع المناخ إنشاء أو تجديد نظم البنية الأساسية (الطاقة، الطرق، السكك الحديدية، المياه، المباني، إلى آخره) للحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى العالمي، وفي الوقت نفسه جعل هذه النظم والمجموعات التي توفر لها الخدمات، أكثر قدرة على التكيف مع ظروف الطقس المتطرفة وارتفاع مستويات سطح البحر^(٤٠). وينبغي أن تصبح البنية الأساسية للخدمات الأساسية، مثل الطرق والمياه والمأوى والشبكات الكهربائية أكثر دواماً وأطول بقاءً، ويجب خفض استنزاف المواد. وعلى سبيل المثال، يجري حالياً استخلاص الرمل والحصاء المستخدمة في أعمال التشييد، واستصلاح الأراضي والأرصفت والطرق الخرسانية والجسور والتحصينات وتطوير السواحل، ضمن أمور أخرى، بمعدل أكبر بكثير من معدل تجديدها. ولهذا تأثير كبير على الأنهار ومصبات الأنهار والتنوع الأحيائي الساحلي والبحري والنظم الإيكولوجية، مما ينجم عنه فقدان أراضي منتجة من خلال التعرية، وانخفاض منسوب المياه الجوفية. وللحد من استهلاك الرمال، يمكن استخدام مواد البناء المعاد تدويرها، وتراب المخاجر والزجاج المعاد تدويره كموايد بديلة، ويمكن إيجاد بدائل من أجل بناء المنازل، بما فيها الخشب والقش والمواد الأخرى المعاد تدويرها^(٤١).

٥١ - وزيادة على ذلك، يسمح العصر الرقمي بوجود مدن أكثر ذكاءً حيث يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات لتنسيق وتبادل البيانات بنظرة واحدة، مع إنشاء "صورة ضخمة" لتخذي القرارات وتقديم معلومات آنية في الوقت الحقيقي لمقدمي الخدمات ومستخدميها للمعاونة في تحسين توفير المياه والنقل والطاقة، ضمن أمور أخرى^(٤٢).

زاي - البيئة من أجل مجتمعات قادرة على التكيف ومسالمة

٥٢ - يعتبر الإشراف السليم على الأصول الطبيعية والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية وتحسين الإدارة الرشيدة البيئية في غاية الأهمية لتطوير مجتمعات مسالمة قادرة على التكيف مع الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد ارتبط ما لا يقل عن ٤٠ في المائة من جميع النزاعات العنيفة خلال الستين سنة الماضية بالموارد الطبيعية. ومن المتوقع أن يعمل تغير المناخ ومزيد من الكوارث الطبيعية المتكررة على زيادة خطورة هذه النزاعات وذلك بدهورة قاعدة الموارد المتاحة. ويعتبر الإشراف السليم على الموارد، وإمكانية الحصول على المعلومات، واتخاذ القرار بشكل شامل، والوصول العادل للمنافع وتبادلها الناجمة من استخدام الموارد الطبيعية

(٣٩) سؤال وجواب عن المدن المستدامة والمستوطنات البشرية في أهداف التنمية المستدامة، موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٤.

(٤٠) Kennedy, C. and J. Corfee-Morlot (2012), "Mobilizing investment in low carbon, climate resilient infrastructure", OECD Environment Working Papers, No. 46. Available from: <http://dx.doi.org/10.1787/5k8zm3gxxmq-en>.

(٤١) "الرمال أكثر ندرة مما يظن المرء" برنامج البيئة، ٢٠١٤، الخدمة العالمية للتنبؤ البيئي. آذار/مارس ٢٠١٤. متاح من الموقع: http://na.unep.net/api/geas/articles/getArticleHtmlWithArticleIDScript.php?article_id=110.

(٤٢) أنظر على سبيل المثال: www.ibm.com/smarterplanet/us/en/smarter_cities/overview/ و <http://ec.europa.eu/digital-agenda/living-online/smart-cities>.

وسيادة القانون عناصر أساسية لتخفيف هذه المخاطر والمساعدة على إنشاء مجتمعات مسالمة وقادرة على التكيف^(٤٣).

٥٣ - ويمكن للعوامل البيئية، رغم أنها ليست غالباً السبب الوحيد للنزاع العنيف، أن تشعل العنف وتسهم في عدم استقرار مزمن وفي اضطراب إذا لم تتم إدارتها بشكل سليم. ومن المحتمل أن تشهد اقتصادات الدول المنخفضة التي تعتمد إلى حد كبير على الموارد الطبيعية، بنسبة تزيد عشرة أضعاف عن البلدان النامية، حرباً أهلية ونموً اقتصادياً أبطأ من بلدان مماثلة ليست لديها موارد طبيعية كبيرة. وقد يعمل تزايد الضغوط المناخية وخطورة الكوارث على مضاعفة التوترات المحلية وعدم الاستقرار بتآكل الموارد المؤثرة، مثل المياه التي تتوقف عليها سبل المعيشة.

٥٤ - وتنتج آثار مضاعفة أخرى من عدم وجود عدالة في سبل الحصول على المعلومات ومن الأطر التنظيمية غير الواضحة أو من وجود تداخل غامض في الحقوق الخاصة بالحصول على موارد متجددة. وقد يساعد انعدام الأمن أيضاً عندما يطول على تثبيط الاستثمار الخاص المحلي والدولي، وهو ما يعتبر بالغ الأهمية لخلق فرص العمل، وللقضاء على الفقر ولتنمو الاقتصادي.

٥٥ - ويُعتبر الإشراف السليم على الأصول الطبيعية وإدارة النظم الإيكولوجية وتحسين الإدارة البيئية في غاية الأهمية لمواصلة الخدمات المنظّمة وتوفير الخدمات الأساسية للتنمية البشرية ولبناء مجتمعات مستقرة وسهلة التكيف. وينبغي أن تتاح للجميع العمليات العرفية والقانونية، وأن تكون العلاقة بين الاثنين واضحة. ويتطلب الأمر أن تلتزم الحكومات وقطاعات الأعمال بالممارسات الشفافة والمستدامة وبأطر المساءلة. وينبغي أن تعالج اتفاقات السلام والتدخلات لبناء السلام المظالم المتصلة بالبيئة والموارد الطبيعية، بما فيها ما يدور حول إمكان الحصول على الأراضي والمياه أو استخدامها أو ملكيتها. ويساعد منع الاستغلال غير القانوني وغير المشروع، بما في ذلك المتاجرة في الحيوانات البرية أو في مجال الأخشاب أو المعادن، على الحد من عناصر إشعال النزاعات ويحسّن الفرص من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن تكفل العمليات الشاملة في اتخاذ القرارات التمثيل العادل والمشاركة من جانب أولئك الذين يتضررون من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. ويمكن للبيئة والموارد الطبيعية أيضاً أن تشكل مناهج عمل جيد لبناء الثقة وأن تقيم أساساً ملموساً للتعاون بين الفئات الاجتماعية وبين البلدان والمناطق. ويعتبر إمكان الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة لبنة أساسية للاسترشاد بها في التوقعات وإعداد رؤية وطنية واقعية وعادلة للثروة الوطنية للمجتمعات وإعداد سياسات ملائمة للحفاظ عليها.

ثالثاً - بناء أساس الاستدامة لبرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

ألف - الإدارة الرشيدة ووسيلة التنفيذ

٥٦ - سوف يتطلب تنفيذ برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من الدول والعناصر الفاعلة الأخرى ذات الصلة، وهي تتصرف بشكل فردي وجماعي، أن تعتمد سياسات وأن تعبى موارد للمضي قدماً بتنمية عادلة وقائمة على حقوق الإنسان ومستدامة.

٥٧ - ويحتاج وجود شراكة عالمية متجددة ومدعّمة أن تعبى وسائل التنفيذ من أجل احتياجات التنمية المستدامة من أجل ما يلي:

(٤٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المذكرة رقم ٥ لما بعد عام ٢٠١٥، "الأبعاد البيئية لإنشاء مجتمعات مسالمة وقادرة على التكيف". متاح على الموقع www.unep.org/post2015.

(أ) معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة؛
 (ب) الاستناد إلى الالتزامات القائمة وهياكل الإدارة الرشيدة، بما يكفل تعزيز المبادرات الجديدة الناجحة السابقة؛

(ج) تعزيز التماسك في تنفيذ برنامج التنمية الشاملة لما بعد عام ٢٠١٥، وتعزيز الموارد عبر مختلف آليات التمويل؛

(د) تعزيز أطر الإدارة الرشيدة والمساءلة، وتوفير عناصر إشراك أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك من أجل التمويل، وابتكار التكنولوجيات ونشرها وبناء القدرات للشعوب والمؤسسات.

٥٨ - وتتطلب الحلول المتكاملة بيئات تمكينية ملائمة بغية تحقيق الازدهار. وحيثما التزم القطاع العام بحكومات محلية قوية، فإن الفعالية والتغطية الشاملة للخدمات العامة، والشفافية في إدارة الموارد المالية العامة، وسبل الحصول الصريحة والعادلة على المعلومات، كانت الحلول متسمة بالنجاح والتكرار. وهذا يلزم استكمال التزام القطاع الخاص لإدماج المسؤولية الاجتماعية والبيئية والالتزام بالمشتريات المستدامة. ويلزم أن تعمل جميع القطاعات معاً للحدّ من التدفقات غير المشروعة للموارد المالية والطبيعية والحدّ من الفساد. وتستند التنمية المستدامة إلى نظم للتبادل التجاري المتعدد الأطراف تتسم بالصرحة والاستناد إلى القواعد وأن تكون غير تمييزية وعادلة، وإلى التصفية التدريجية للإعانات غير الفعالة وغير السليمة والتي تشجع على إهدار الإنتاج والاستهلاك.

٥٩ - وقد يحتاج كثير من الدول إلى إجراء إصلاحات في السياسة العامة وإقرار ترتيبات مؤسسية جديدة وخصوصاً لتمكين الإجراءات القطاعية الشاملة والمتكاملة صوب تحقيق غايات وأهداف مشتركة، ولتشجيع عملية اتخاذ القرار بشكل جماعي لإدراج فوائد متعددة وحماية المنافع العامة والبيئية على المستوى العالمي. ويمكن لمبادرات وشركات أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات أن تعمل على تنبيط العقلية المغلقة وأن تتناول حلولاً متكاملة.

٦٠ - وينبغي اعتبار المصادر العامة والخاصة لتمويل التنمية المستدامة كعناصر تكميلية وليست بدائل تحل محلّها. وتعتبر السياسات العامة التي تدعم الإجراءات العملية في غاية الأهمية للتصدّي لجوانب الإخفاق في الأسواق والسياسات العامة التي تمنع الاستثمار من القطاعات الخاصة المحلية والدولية. ويمكن حشد استثمارات في البنية الأساسية الموازية للبيئة من خلال سياسات التسعير، ودعم السياسات مثل التعريفات والمعايير، وأدوات دعم المشاريع والتمويل العام. وتوجد أدوات مبتكرة من أجل تعبئة إيرادات عامة ومدّخرات محلية وزيادة التحويلات من أجل المنفعة العامة وزيادة الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المعرضة لخطر كبير وإيجاد مجالات ذات ربحية أقل، مثل البنية الأساسية الطويلة الدوام، والتجديد الإيكولوجي والتكنولوجيات الجديدة والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم الأساسي والمنافع العامة العالمية. ويمكن للتمويل المبتكر أن يشارك في دعم الصناديق المالية الخاصة والعامة. ويلزم ممارسة أعمال البر بشكل أكثر شفافية وفعالية، مع قدر أكبر من التلاحم على المستوى المحلي مع الجهود العامة والخاصة الأخرى. وينبغي لعملية تعزيز المساءلة والتنسيق في التعاون الإنمائي، عن طريق المبادرة الدولية لشفافية المعونة^(٤٤) أن تشمل أيضاً حوافز لتكامل الأبعاد الثلاثة في التنمية المستدامة.

(٤٤) أُطلقت المبادرة الدولية للشفافية في المعونة أثناء اجتماع المنتدى الرفيع المستوى الثالث المعني بفعالية المعونة الذي عُقد في عام ٢٠٠٨، وقد صُمم بالتحديد لدعم الجهات المانحة في تلبية التزاماتها المعلنة في أكرأ بشأن الشفافية على النحو المبين في برنامج عمل أكرأ. وأطلقت شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال التي اعتمدت أثناء انعقاد المنتدى الرفيع المستوى الرابع

٦١ - وقد يَسرت التزامات الأمم المتحدة طوال العشرين سنة الماضية نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في أنحاء العالم. بيد أن التقدُّم في نقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيات النظيفة، لم يبلغ المطلوب في الأهداف الطموحة المحددة في جدول أعمال القرن ٢١، والنتائج التالية في التنمية المستدامة، وقد أخفق التقدُّم التكنولوجي أحياناً في تحقيق النتائج الإنمائية المتوخاة. وهذا يرجع غالباً إلى عدم وجود إطار سياساتي تمكيني من أجل نقل المعرفة مسترشدة بالعدالة والمساواة، ومن أجل تشجيع حلول مصاغة محلياً استناداً إلى معرفة محلية وتقليدية. ويشكّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وشبكات البحث والتطوير، وقوة عاملة ماهرة متنقلة بدرجة متزايدة والتكامل الإقليمي، اتجاهات يمكن أن تدعم جهود نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، "المستقبل الذي نصبو إليه"، دعا رؤساء الدول والحكومات أيضاً إلى التنفيذ المستمر والمركّز لخطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٦٢ - إضافة إلى ذلك، توجد ممارسات جيدة ومعايير قوية يمكن تطبيقها لتحقيق الضمانات الاجتماعية والبيئية في كل الأنشطة. ورغم إضفاء الطابع الرسمي على هذه في "تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية" وأدوات مماثلة، هناك حاجة إلى تحديث هذه المعايير وتطبيقها بشكل أفضل في جميع الحالات. وثمة حاجة أيضاً لبناء القدرات من أجل إدارة وتعلّم بشكل قائم على النتائج.

باء - الابتكار من أجل الرصد والمساءلة والإبلاغ والحصول على المعلومات

٦٣ - تتطلّب برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إطاراً متيناً شفافاً للرصد والإبلاغ يشارك فيه العديد من أصحاب المصلحة، لضمان أن تتم بفعالية متابعة مسار التقدُّم نحو تحقيق الأهداف وأن يعتبر أصحاب المصلحة المتعددون بصورة مشتركة مساءلين عن العمل والتنفيذ. ومن شأن المعلومات المختصة والملائمة التوقيت أن تزيد الجهود لتحقيق الأهداف التي تشهد تقدُّماً أبطأ، وبالتالي يمكن دعم إنجاز التنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومتعاضدة.

٦٤ - وسوف تلزم بيانات وإحصاءات أساسية أفضل قابلة للمقارنة لقياس مجموعة أوسع من المؤشرات، مما يتطلّب بيانات جديدة ومصنّفة. ويلزم أن يكون الابتكار والتكنولوجيات مندرجة من أجل جمع البيانات ورصدها وتحليلها ومراقبتها من حيث الجودة والتحقّق منها ولتفويض وتمكين مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة، تتجاوز الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك المنظّمات الدولية والمؤسسات والمواطنون وقطاعات الأعمال المسؤولة، لأداء دور هام. وسوف يلزم تعزيز القدرات - التقنية والمالية - خصوصاً في البلدان النامية لإنشاء نظم إحصائية متينة للاضطلاع بالرصد. ويلزم تعزيز هذه الجهود بشراكات عالمية جديدة لرصد التقدُّم وتعزيز المساءلة.

٦٥ - وتستند ثورة البيانات الجارية إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية التي تنشأ من الانتقال إلى استخدام متاح لنموذج المعلومات الخاصة بالإدارة الرشيدة التي تحتضن أفكار استخدام بيانات ضخمة ومعلومات قرب

المعني بفعالية المعونة في أول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وتشمل إشارة مرجعية إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، مع إلزام جميع أولئك الذين أفروا الشراكة بأن "يقبّدوا معياراً مشتركاً مفتوحاً للنشر الإلكتروني لمعلومات وقيمة شاملة واستشارية بشأن الموارد المقدّمة عن طريق التعاون الإنمائي مع مراعاة الإبلاغ الإحصائي من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجهود التكميلية من المبادرة الدولية للشفافية في المعونة وغيرها. ويجب أن يلبي هذا المعيار احتياجات البلدان النامية والجهات الفاعلة من غير الدول، وفقاً للاحتياجات الوطنية". متاح من الموقع:

www.aidtransparency.net/

آنية تدعم تحوُّلاً في السلوك المجتمعي. وتتيح الزيارات الضخمة في حجم وسرعة جمع البيانات لنا فرصاً غير مسبوقة لاكتشاف التغيُّرات في البيئة والسكان من البشر. وقد كان الاتجاه صوب استخدام تدفقات كبيرة من البيانات حاضراً دوماً في رصد الكرة الأرضية، وعلم المناخ والأرصدة الجوية، لكن المثال التحليلي الذي يجتدى ظل راسخاً إلى حدٍ كبير في استخدام النماذج السببية وأخذ العينات الإحصائية. وقد بدأت مجالات أخرى في هذا المسعى، مثل علم الأوبئة والأمن، تتحرَّك بالفعل بعيداً عن النهج الإحصائي التقليدي لتحديد السببية في توفُّع الظواهر المحتملة صوب نُهج البيانات الضخمة. وعلى سبيل المثال، يمكن لمراكز مكافحة الأمراض، باستخدام إجراءات تجميع ضخمة للبيانات والبحث مؤتلفة مع المنطق التقريبي واللوغاريتمات الحديثة، توفُّع انتشار فيروس انفلونزا في ساعات بدلاً من أسابيع.

٦٦ - ويمكن أن تساعد تجارب العمليات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف في مجالات الرصد والمساءلة والإبلاغ والحصول على المعلومات في أن تقدِّم مدخلات في شكل دروس مستفادة لأهداف التنمية المستدامة وبرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويعتبر بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون واحداً من أهم المعاهدات البيئية الناجحة، بما فيها ما يخص تقرير السياسة العامة والإنفاذ، وكان نجاح البروتوكول يستند إلى جملة أمور منها قابليته للتدعيم (التكثيف وتعديلات للبروتوكول) وليشغل مرتبة بارزة في جداول أعمال جميع البلدان بشأن السياسات العامة. وتقدِّم أفرقة التقييم تقييمات مستقلة رسمية وحديثة، وتفحص لجنة التنفيذ، في إطار الإجراء المتبع في حالة عدم الامتثال، فيما يتعلَّق ببروتوكول مونتريال، حالات عدم الامتثال وتيسر إيجاد حلول في هذا الشأن. وبطريقة مماثلة، يقوم برصد تنفيذ بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ المعنية بمراقبة الامتثال، وتدعمها أفرقة استعراض من الخبراء تنشط عملية التقييم والمصادقة على المعلومات.

٦٧ - وثمة آلية تقدِّمية جديدة تعرضها اتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة الجماهيرية في صنع القرار والوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالمسائل البيئية (اتفاقية آرهوس). وإضافة إلى جهود الأمانة، يستطيع أفراد من عامة الجمهور تقديم معلومات بشأن امتثال طرف للاتفاقية بما يستكمل الحفز العادي عن طريق الأطراف فيما يخص امتثالهم أو امتثال أطراف أخرى. وبمضي بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على المواد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، المعتمد في عام ٢٠١٠، بهذه المسألة خطوة للأمام حيث تجري مناقشة آلية سوف تمكِّن شعوب الجماعات الأصلية ومجتمعاتهم المحلية وغيرها من المجتمعات المحلية الأخرى من رصد تنفيذ بروتوكول ناغويا باسترعاء اهتمام أمانة مؤتمر الأطراف في الاتفاقية إلى حالات عدم الامتثال.

٦٨ - ويستفيد الموقع التفاعلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "UNEP Live" من ثورة البيانات وسوف يُدرج بيانات ومعلومات من مصادر شتى من بينها الحكومات وشبكات البحث والأوساط المعنية بالممارسة العملية والجماعات الرئيسية والشعوب الأصلية والمجتمع المدني لإبقاء البيئة والقضايا المستجدة قيد الاستعراض. وهذه الخصائص الشفافة والشاملة تجعله منبراً مثالياً للرصد والإبلاغ بشأن التقدُّم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسائر أهداف برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقياساً على نموذج هذه المبادئ، يمكن استخدام منبر تفاعلي - لأهداف التنمية المستدامة "SDG Live"، تدعمه منظومة الأمم المتحدة ومختلف شبكاتها وآلياتها الخاصة بالإحصاء أو بالرصد أو بالإبلاغ، وذلك لقياس التقدُّم المحرز صوب غايات ومؤشرات برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

رابعاً - استنتاجات

٦٩ - إن وجود خطة جديدة ما للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتطلب رؤية جديدة وإطاراً مستجيباً مع وجود التنمية المستدامة في جوهرها. وليس من المستطاع تحمّل سيناريو "سير الأمور كالمعتاد"، سواء من الناحية الاجتماعية أو البيئية، أو في الأجل الطويل من الناحية الاقتصادية. وينبغي أن يكون تكامل النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية والعدالة والإشراف البيئي في جوهر أهداف التنمية المستدامة وبرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٠ - ومعالجة القضايا بعقلية منغلقة لن يقود البشرية على مسار نحو التنمية المستدامة. وبغية إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بشكل كامل، يلزم فهم المشاكل المترابطة ويلزم إعداد استجابات تتيح فوائد متعددة عبر الأبعاد الثلاثة. وليست المناقشة في حاجة بعد ذلك إلى التركيز على مقايضات ولكن التركيز يدور حول أهم الخيارات الوجيهة بغية مضاعفة الفوائد العديدة. وتعرض ورقة المعلومات الأساسية الحالية قاعدة تضم دلائل متينة لإثبات أن الحلول المتكاملة موجودة بالفعل وتجري ممارستها حول العالم الآن.

٧١ - وبالإمكان أن تحقّق التكنولوجيا المبتكرة والمعقولة التكلفة والمستدامة والحلول المتكاملة التي تولّد وظائف لائقة وملائمة مع البيئة الهدف المتمثّل في عدم ترك أحد متخلفاً عن المسيرة. ويمكن التوفيق بين احتياجات السكان المتزايد عددهم بقاعدة موارد تتناقص من خلال عدم الكفاءة والمدر في الاستخدام، إذا ما أريد استغلال الالتزام السياسي والحوافز الاقتصادية والمساءلة الاجتماعية لتدعيم تحوّل نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين. كما أن مواصلة النمو لن تكون كافية لحلّ التحديات العديدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ وبدلاً من ذلك، يجب أن يحلّ محلها نمو مستدام وشامل.

٧٢ - وتحتاج الحلول إلى بيئة تمكينية. ولذلك يتعين أيضاً أن تركز الجهود على هياكل إدارة متغيّرة مع إدخال إصلاحات وإعادة تزويد بالأدوات، على جميع المستويات من أجل قدر أكبر من التكامل والشفافية والمساواة ودفع أصحاب المصلحة المتعددين إلى اتخاذ إجراءات عملية.